Conference Proceedings: Enhancing the Role of Islamic, Social, and Human Studies in Building Society, Volume 23, July 2026.

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

دور الشباب في التحوّل المجتمعي غير المؤسّسي من الفعل الاحتجاجي إلى صناعة البدائل التنموية دراسةٌ سوسيولوجيةٌ في ضوء الاجتهاد الفقهي المعاصر

م.د. رانيا مجيد حميد الكنعاني

المديرية العامة لتربية صلاح الدين / قسم تربية سامراء

The Role of Youth in Non-Institutional Societal Transformation: From Protest Action to Creating Developmental Alternatives A Sociological Study in Light of Contemporary Jurisprudential Reasoning

Lect. Dr. Ranya Majeed Hameed Al-Kanani
General Directorate of Education of Salah al-Din / Samarra Education Department
dr.ranya90@gmail.com

الملخص

تتناول هذه الدراسة نقلةً نوعيةً في فهم دور الشباب في التحوّل المجتمعي؛ وهي الانتقال من دراسة «الفعل الاحتجاجي» — بوصفه ردَّ فعلٍ رافضٍ موجَّهاً ضدّ واقعٍ قائم — إلى دراسة «صناعة البدائل التنموية» — بوصفها فعلاً بنائياً منتِجاً يصوغ واقعاً جديداً عبر قنواتٍ غير مؤسّسية. وتهدف الدراسة إلى تحليل هذا التحوّل في فاعلية الشباب من زاويةٍ سوسيولوجيةٍ، ثمّ تأصيله تأصيلاً فقهياً في ضوء الاجتهاد المعاصر؛ إذ ترى أنّ ما يصنعه الشباب من بدائلَ تنمويةٍ تطوعيةٍ ومبادراتٍ مجتمعيةٍ وريادةٍ اجتماعيةٍ يجد سندَه ومُوجِّهَه في مقاصد الشريعة وفروض الكفاية وفقه العمران والاستخلاف والأولويات. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قراءة الأدبيات السوسيولوجية للحركات الاجتماعية والفعل غير المؤسّسي — من تيلي وتارو وتوران وكاستلز إلى بيات وهيرشمان — مُسائِلةً إيّاها في ضوء الاجتهاد الفقهي المقاصدي عند ابن عاشور والفاسي والشاطبي والنجار والريسوني. وتخلص إلى أنّ الاحتجاج وإن كان مشروعاً فإنّه يبقى فعلاً ناقصاً ما لم يُتوَّج بصناعة البديل، وأنّ الفعل البنائي غير المؤسّسي للشباب فرضُ كفايةٍ تنمويٌّ تنهض به الأمّة حين يقصّر المؤسّسيُّ، وأنّ الاجتهاد الفقهي المعاصر هو الإطار الذي يحوّل طاقة الشباب من عبءٍ يُخشى أو احتجاجٍ يُستنزف إلى رافدٍ تنمويّ مُتقَنٍ منضبطٍ بضوابط المشروعية والمآلات والتكامل مع المؤسّسات.

الكلمات المفتاحية: الشباب، التحوّل غير المؤسّسي، الفعل الاحتجاجي، البدائل التنموية، الاجتهاد الفقهي المعاصر، فروض الكفاية، فقه العمران.

Abstract

This study examines a qualitative shift in understanding the role of youth in social transformation: the move from studying "protest action"—as a rejective reaction directed against an existing reality—to studying "the production of developmental alternatives"—as a constructive, generative action that shapes a new reality through non-institutional channels. It aims to analyse this shift in youth agency from a sociological angle, and then to ground it jurisprudentially in light of contemporary ijtihad; for it holds that the developmental alternatives youth create—voluntary work, community initiatives, social entrepreneurship—find their warrant and guidance in the objectives of Sharia (maqasid), the communal obligations (furud al-kifaya), and the jurisprudence of civilisational building (umran), stewardship (istikhlaf), and priorities. Adopting a descriptive-analytical method, the paper reads the sociological literature on social movements and non-institutional action—from Tilly, Tarrow, Touraine, and Castells to Bayat and Hirschman—interrogating it through the maqasid-oriented ijtihad of Ibn Ashur, al-Fasi, al-Shatibi, al-Najjar, and al-Raysuni. It concludes that protest, though legitimate, remains an incomplete act unless crowned by the creation of an alternative; that youth's non-institutional constructive action is a developmental communal obligation the community undertakes when institutions fall short; and that contemporary ijtihad is the

framework that transforms youth energy from a feared burden or an exhausted protest into a proficient, disciplined developmental resource bound by the controls of legitimacy, consequence-assessment, and complementarity with institutions.**Keywords:** Youth, Non-Institutional Transformation, Protest Action, Developmental Alternatives, Contemporary Ijtihad, Communal Obligations, Jurisprudence of Civilisational Building.

المقدمة

الحمد لله الذي استعمر الإنسان في الأرض وكلّفه بعمارتها وإصلاحها، القائل في محكم تنزيله: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود: ٦١)، وأثنى على الفتية الذين آمنوا بربّهم فزادهم هدىً، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً وإصلاحاً، وعلى آله وصحبه الذين كان جُلّهم شباباً حملوا أعباء البناء، أمّا بعد:فإنّ الشباب طاقةُ الأمّة المتجدّدة وعمادُ تحوّلها؛ إذ ما تحرّكت أمّةٌ نحو تغييرٍ إلا كان الشباب وقودَه الأول وذراعَه الأمضى. وقد جرى في العقود الأخيرة أن انصبّ اهتمام الدارسين على دور الشباب في «الفعل الاحتجاجي»: في الحراك والاعتراض ورفض الواقع القائم، حتى كاد يُختزل دورهم في هذه الصورة الرافضة وحدها. غير أنّ ثمّة تحوّلاً عميقاً في فاعلية الشباب قلّما حظي بما يستحقّه من الدرس، وهو انتقالهم من الاحتجاج — بوصفه فعلاً سلبياً موجَّهاً ضدّ ما هو قائم — إلى صناعة البدائل التنموية — بوصفها فعلاً إيجابياً يبني ما ينبغي أن يكون. وهذا الانتقال من «الرفض» إلى «البناء»، ومن «الصوت ضدّ» إلى «الفعل المنشئ»، هو موضوع هذه الدراسة.والملاحَظ أنّ كثيراً من هذا الفعل البنائي يجري خارج الأطر المؤسّسية الرسمية؛ في مبادراتٍ تطوعيةٍ ومشروعاتٍ مجتمعيةٍ وشبكاتٍ رقميةٍ ومنصّاتٍ للريادة الاجتماعية، يصنعها الشباب من تلقاء أنفسهم حين يجدون القنوات المؤسّسية بطيئةً أو مغلقةً أو عاجزةً عن استيعاب طاقاتهم. ومن هنا جاء وصف هذا التحوّل بـ«غير المؤسّسي»؛ لا لأنّه فوضويٌّ بلا نظام، بل لأنّه ينشأ من المجتمع المدني والأفراد لا من مؤسّسات الدولة الرسمية، فيكمّل عملها أو يسدّ ثغراتها.وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج فجوةً مزدوجة: فمن جهةٍ، غلب على الدراسات السوسيولوجية الاهتمامُ بالاحتجاج والحركات الاعتراضية على حساب دراسة الفعل البنائي التنموي للشباب، فبقي هذا الأخير في الظلّ رغم تناميه. ومن جهةٍ أخرى — وهي الأهمّ في سياق هذا المؤتمر — قلّما جرى ربط هذا الفعل البنائي الشبابي بالتأصيل الفقهي عبر الاجتهاد المعاصر، فظلّ يُدرَس بأدوات علم الاجتماع وحده، معزولاً عن منظومة المقاصد وفروض الكفاية وفقه العمران التي تمنحه شرعيةً ووجهةً وضوابط. وهذه الدراسة تسعى إلى ردم هاتين الفجوتين معاً، فتقرأ التحوّل سوسيولوجياً ثمّ تؤصّله فقهياً.ومن هنا تتحدّد إشكالية البحث في الأسئلة الآتية: كيف ينتقل الشباب من الفعل الاحتجاجي إلى صناعة البدائل التنموية عبر قنواتٍ غير مؤسّسية؟ وما الذي يميّز الفعل البنائي عن الفعل الاحتجاجي ويجعله أكثر أثراً واستدامة؟ وكيف يؤصّل الاجتهاد الفقهي المعاصر لهذا الفعل ويضبطه ويوجّهه؟ ويندرج البحث ضمن محور «الاجتهاد الفقهي المعاصر وأثره في معالجة قضايا المجتمع»؛ إذ يقدّم نموذجاً تطبيقياً لكيفية إسهام الاجتهاد المقاصدي في معالجة قضيةٍ مجتمعيةٍ راهنةٍ هي توجيه طاقة الشباب نحو التنمية. وقد اقتضت معالجةُ ذلك المنهجَ الوصفي التحليلي، وانتظم البحث في مبحثين: يؤسّس الأول للإطار المفاهيمي للتحوّل غير المؤسّسي ونقلة البدائل، ويتناول الثاني التأصيل الفقهي لصناعة البدائل ونموذجَها التطبيقي وضوابطه.

المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتحوّل المجتمعي غير المؤسّسي ونقلة البدائل

المطلب الأول: التحوّل المجتمعي غير المؤسّسي والفعل الشبابي — تحرير المفاهيم

يقتضي ضبط موضوع البحث تحريرَ مفاهيمه المركزية الثلاثة: التحوّل المجتمعي، وصفة «غير المؤسّسي»، والفعل الشبابي. فالتحوّل المجتمعي هو التغيّر العميق في بنى المجتمع وقيمه وأنماط عيشه وعلاقاته، تمييزاً له عن التغيّر السطحي العابر؛ وهو يجري عبر قناتين: قناةٍ مؤسّسيةٍ رسميةٍ تمرّ بالدولة وأجهزتها وتشريعاتها وأحزابها ونقاباتها المعتمدة، وقناةٍ غير مؤسّسيةٍ تنشأ من المجتمع نفسه عبر أفراده وجماعاته ومبادراته التطوعية وشبكاته، خارج الأطر الرسمية وإن لم تكن بالضرورة ضدّها. وموضوع هذه الدراسة هو القناة الثانية على وجه الخصوص.وصفةُ «غير المؤسّسي» هنا لا تعني العشوائية أو انعدام التنظيم، بل تعني نشوء الفعل وتنظيمه من القاعدة المجتمعية لا من القمة الرسمية؛ فقد يكون الفعل غير المؤسّسي بالغ التنظيم والإتقان، لكنّه يستمدّ شرعيته وحركته من المجتمع المدني والأفراد لا من مؤسّسات الدولة. وهذا التمييز مهمّ لأنّه يكشف عن مجالٍ واسعٍ من الفاعلية المجتمعية كثيراً ما تُغفله الدراسات التي تحصر التغيير في الفعل الرسمي أو في مواجهته الصدامية، بينما يجري قدرٌ كبيرٌ من التحوّل الحقيقي في هذا الفضاء الوسيط: لا رسميٍّ ولا صداميّ، بل بنائيٍّ مدنيّ.أمّا الفعل الشبابي فيكتسب خصوصيته من كون الشباب فئةً عمريةً واجتماعيةً تتميّز بفائض الطاقة والحماسة والاستعداد للمخاطرة والانفتاح على الجديد، وبضعف ارتباطها بالمصالح القائمة التي تكبّل غيرها، فتكون أقدر على المبادرة والتغيير. وليست عناية الإسلام بالشباب بالأمر الطارئ؛ فقد خلّد القرآن نموذج الفتية الذين آمنوا فاعتزلوا الباطل وصنعوا لأنفسهم واقعاً بديلاً: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ (الكهف: ١٣)، وفي قصّتهم إيماءٌ بليغٌ إلى أنّ الفتوّة المؤمنة

قادرةٌ على الانسحاب من الفساد القائم وبناء بديلٍ عنه، وهو جوهر ما تبحثه هذه الدراسة في صورته المعاصرة.وقد طوّر علم الاجتماع السياسي أدواتٍ لفهم الفعل الجمعي غير المؤسّسي، أبرزها نظرية «السياسة الاحتجاجية» عند تشارلز تيلي وسيدني تارو، التي تدرس كيف تنشأ الحركات الاجتماعية وتتعبّأ خارج القنوات المؤسّسية، وما يحدّد نجاحها من موارد التعبئة وبنية الفرص السياسية وأطر التأطير الثقافي (Tilly & Tarrow, 2015). غير أنّ هذه المقاربة الكلاسيكية ركّزت على البُعد الاعتراضي للحركات — أي مواجهتها للسلطة — أكثر من تركيزها على بُعدها البنائي، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تجاوزه نحو دراسة الفعل المنشئ لا المعترض فحسب.وأضافت نظريات «الحركات الاجتماعية الجديدة» — عند ألان توران وألبرتو ميلوتشي — بُعداً مهمّاً حين بيّنت أنّ حركات ما بعد الصناعة لم تَعُد تدور حول الصراع الطبقي والمطالب المادية وحدها، بل صارت تدور حول الهوية والمعنى ونمط الحياة والقيم، وأنّ الفاعلين فيها ينتجون معايير ومعانيَ جديدةً لا مجرّد مطالب (Touraine, 1981؛ Melucci, 1989). وهذا التحوّل من الصراع على توزيع الموارد إلى الصراع على إنتاج المعنى يقرّبنا من فكرة «صناعة البديل»؛ فالحركة لم تَعُد تكتفي بالمطالبة، بل صارت تنتج نموذجاً ثقافياً بديلاً تعيشه وتجسّده.ولعلّ أعمق ما يلامس واقعنا في هذا الباب إسهامُ آصف بيات في دراسة الفعل الشعبي غير المؤسّسي في مجتمعات الشرق الأوسط؛ إذ صاغ مفهوم «اللاحركات الاجتماعية» و«الزحف الهادئ للعاديّ»، ليصف كيف يُحدث ملايينُ الأفراد العاديين تحوّلاً اجتماعياً عميقاً لا عبر حركاتٍ منظّمةٍ معلنة، بل عبر ممارساتٍ يوميةٍ متراكمةٍ يفرضون بها وجودهم ويوسّعون بها هامش حياتهم (Bayat, 2013). كما صاغ مفهوم «فنّ الحضور»؛ أي قدرة الناس على إثبات وجودهم وصناعة واقعهم في أضيق الظروف. وهذا الإطار بالغ الأهمية لدراستنا؛ لأنّه ينقل النظر من الفعل الاحتجاجي الصاخب إلى الفعل البنائي الصامت المتراكم، الذي قد يكون أعمق أثراً وإن كان أقلّ ضجيجاً.وقد كشفت الثورة الرقمية بُعداً جديداً في هذا الفعل غير المؤسّسي؛ فقد بيّن مانويل كاستلز كيف أتاحت الشبكات الرقمية لجموعٍ من الأفراد أن يتنظّموا ويتحرّكوا ويبنوا مشروعاتٍ مشتركةً خارج الأطر التقليدية، في «حركاتٍ شبكيةٍ» تتميّز باللامركزية والاستقلالية والقدرة على التشكّل السريع (Castells, 2012). فالفضاء الرقمي خفض كلفة التنظيم والتنسيق إلى حدٍّ مكّن الشباب من إطلاق مبادراتٍ تنمويةٍ عابرةٍ للحدود بموارد ضئيلة، وحوّل الفرد من متلقٍّ سلبيٍّ إلى فاعلٍ منتِجٍ قادرٍ على صناعة الأثر.ويتّصل بهذا ما نبّه إليه أولريش بيك من نشوء «سياسةٍ تحتيةٍ» تجري خارج النظام السياسي الرسمي، حيث ينخرط الأفراد في تشكيل مجتمعهم عبر خياراتهم وممارساتهم اليومية لا عبر المؤسّسات السياسية التقليدية (Beck, 1992)؛ وما رصده روبرت بوتنام من أهمية «رأس المال الاجتماعي» — أي شبكات الثقة والتعاون المدني — في حيوية المجتمعات، وأنّ تآكله يُضعفها بينما يقوّيها الانخراط المدني التطوعي (Putnam, 2000). فهذه الأطر مجتمعةً ترسم صورةً لمجالٍ واسعٍ من الفاعلية المجتمعية غير المؤسّسية، يجد فيه الشباب فضاءهم الأرحب للتأثير.ويلتقي هذا كلّه مع المرتكز القرآني الذي يجعل التغيير مسؤوليةً ذاتيةً تبدأ من الإنسان نفسه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ (الرعد: ١١)، فالآية تنيط التحوّل المجتمعي بفعل الناس أنفسهم لا بانتظار فعلٍ خارجيٍّ يأتيهم، وهو جوهر الفعل غير المؤسّسي الذي ينطلق من المبادرة الذاتية. كما يلتقي مع الحديث الجامع: «كلّكم راعٍ وكلّكم مسؤولٌ عن رعيّته» ، الذي يوزّع مسؤولية الإصلاح على الجميع لا على المؤسّسة الرسمية وحدها، فيجعل كلَّ فردٍ — والشابّ في مقدّمتهم — راعياً مسؤولاً عن إصلاح ما يقدر عليه في دائرته.ويُكمل تشارلز تيلي هذه الصورة في تحليله لكيفية انتقال الجماعات «من التعبئة إلى الفعل»؛ إذ بيّن أنّ تحوّل مجموعةٍ من حالة الكمون إلى حالة الفعل الجمعي يتوقّف على امتلاكها موارد ومصالح مشتركة وتنظيمٍ يحوّل الأفراد المتفرّقين إلى فاعلٍ جمعيٍّ قادر (Tilly, 1978). وأضاف مفهوم «ذخيرة الفعل الاحتجاجي» الذي يصف ما يتوافر لجماعةٍ في زمانٍ بعينه من أساليب الفعل المتاحة والمألوفة. والمهمّ لدراستنا أنّ هذه الذخيرة ليست ثابتة، بل تتطوّر بتطوّر الأدوات؛ فقد أضافت الثورة الرقمية إلى ذخيرة الشباب أساليبَ غير مسبوقةٍ من التنظيم والبناء، فلم تَعُد الذخيرة محصورةً في المظاهرة والإضراب — وهي أدوات الاحتجاج — بل اتّسعت لتشمل المبادرة والمشروع والمنصّة — وهي أدوات البناء، وهذا التوسّع في الذخيرة هو ما يتيح النقلة التي يرصدها البحث.ويفسّر رونالد إنغلهارت جانباً عميقاً من هذا التحوّل حين رصد انتقالاً في منظومة القيم لدى الأجيال الجديدة في المجتمعات التي تجاوزت عتبة الأمان المادّي، من «القيم المادّية» التي تُعنى بالأمن الاقتصادي والبقاء إلى «قيم التعبير عن الذات» التي تُعنى بالمشاركة والمعنى وجودة الحياة (Inglehart, 1997). وهذا التحوّل القيميّ يجعل الأجيال الجديدة أكثر ميلاً إلى الفعل المدني التشاركي وأقلّ اكتفاءً بالقنوات التمثيلية التقليدية، فتبحث عن صيغٍ مباشرةٍ للتأثير تجد فيها معنىً وحضوراً. ومع أنّ هذا التحليل نشأ في سياقٍ غربيّ، فإنّ بعض ملامحه تظهر لدى شرائح من شباب مجتمعاتنا المتعلّمة المتّصلة بالعالم، وإن تداخلت لديها قيم التعبير عن الذات مع ضغوط الحاجة المادّية في آن.ولا يكتمل تصوّر المشهد دون استحضار الثقل الديموغرافي للشباب في مجتمعاتنا؛ فالمجتمعات العربية من أفتى مجتمعات العالم، تشكّل فيها الفئات الشابّة نسبةً مرتفعةً من السكان، وهي في الوقت نفسه الأكثر تعليماً واتّصالاً بالفضاء الرقمي من الأجيال السابقة. وهذا التركيب — كثرةٌ عدديةٌ، وتعليمٌ متّسع، واتّصالٌ رقميٌّ مكثّف،

يقابلها في الغالب ضيقٌ في الفرص المؤسّسية — يولّد طاقةً هائلةً تبحث عن منفذ؛ فإمّا أن تُحبَط فتتحوّل إلى احتجاجٍ أو عزوفٍ أو هجرة، وإمّا أن تُوجَّه فتتحوّل إلى بناءٍ وإنتاج. ومن هنا فإنّ السؤال عن قنوات تصريف هذه الطاقة ليس ترفاً نظرياً، بل قضيةٌ مصيريةٌ تتوقّف عليها استقرار المجتمعات ونهضتها.وقد طوّر آصف بيات لوصف هذه الطاقة حين تعمل بهدوءٍ مفهومَ «الشبكات السلبية» و«التراكم الزاحف»؛ إذ يصف كيف يُحدث أفرادٌ لا تربطهم تنظيماتٌ معلنةٌ تحوّلاتٍ كبرى بمجرّد تراكم ممارساتهم المتشابهة في الفضاء العامّ، فينتزعون حقوقاً ويوسّعون هوامش ويغيّرون أعرافاً من غير قيادةٍ مركزيةٍ ولا برنامجٍ معلن (Bayat, 2013). وهذا التحليل يكشف عن قناةٍ للتغيير غير المؤسّسي تختلف عن الحركة المنظّمة وعن الاحتجاج الصاخب معاً؛ هي قناةُ الفعل اليوميّ المتراكم الذي يصنع الواقع بالممارسة لا بالإعلان، وهي قناةٌ يجيدها الشباب بحكم انتشارهم وحيويّتهم واتّصالهم.وينبغي ألّا يُفهَم الفعل غير المؤسّسي على أنّه نقيضٌ للمؤسّسة بإطلاق، بل هو طيفٌ ممتدٌّ تتفاوت درجاته؛ فمنه العفويُّ الفرديُّ الذي يبادر به الشابّ وحده، ومنه شبه المنظّم الذي تنهض به مجموعاتٌ مرنةٌ متغيّرة، ومنه المنظّم الذي قد يتطوّر إلى جمعيةٍ أو مؤسّسةٍ مدنيةٍ راسخة. والمهمّ أنّ هذا الطيف كلّه يقع في فضاء المجتمع المدني الذي يتوسّط بين الفرد والدولة، وهو الفضاء الذي تتكوّن فيه شبكات الثقة والتعاون والمبادرة. وكلّما اتّسع هذا الفضاء وحَمِيَ، قَوِيَ المجتمع وزادت قدرته على معالجة مشكلاته ذاتياً من غير انتظار الدولة في كلّ صغيرةٍ وكبيرة؛ وكلّما ضاق وذبل، ضعف المجتمع وتعاظم اتّكاله على المؤسّسة الرسمية وحدها، فتراكمت عليها أعباءٌ تعجز عن حملها. ومن هنا فإنّ إحياء الفعل المدني غير المؤسّسي للشباب ليس ترفاً، بل شرطٌ من شروط عافية المجتمع وحيويّته، وعلامةٌ على نضجه المدنيّ الذي لا يتّكل على غيره في كلّ شأنٍ من شؤونه، بل يبادر أبناؤه إلى صناعة الخير الذي يقدرون عليه من غير انتظارٍ لإذنٍ أو توجيهٍ من أحد.وعناية الإسلام بالشباب بوصفهم طاقة التغيير والبناء عنايةٌ أصيلة؛ فقد ربّى النبيّ ﷺ جيلاً من الشباب حملوا الرسالة وبنَوا الدولة، وولّى بعضهم الإمارة والقيادة وهم في مقتبل العمر، وأثنى على «شابٍّ نشأ في عبادة الله» فجعله من السبعة الذين يظلّهم الله في ظلّه. فالشباب في التصوّر الإسلامي ليسوا فئةً منتظَرةً يُؤجَّل دورها إلى حين النضج، بل طاقةٌ فاعلةٌ تُستثمر في حينها؛ وهذا التصوّر يؤسّس لمشروعية الفعل الشبابي البنائي ويحضّ عليه، ويجعل توجيه طاقة الشباب نحو البناء امتداداً لسنّةٍ نبويةٍ راسخةٍ في تمكين الشباب وإسناد المسؤوليات إليهم، والثقةِ بقدرتهم على حمل الأمانة متى أُحسن إعدادهم وتوجيههم.ويتبيّن ممّا تقدّم أنّ الفعل الشبابي غير المؤسّسي ليس ظاهرةً هامشيةً، بل قناةٌ رئيسةٌ للتحوّل المجتمعي في العصر الراهن، تتضافر على تفعيلها عواملُ الحداثة المتأخّرة والثورة الرقمية وخصائص الشباب وثقلهم الديموغرافي وطبيعة مجتمعاتنا. غير أنّ هذا الفعل يتّخذ صورتين متمايزتين: صورةَ الاحتجاج الرافض، وصورةَ البناء المنشئ؛ والتمييز بينهما، وتحليل النقلة من الأولى إلى الثانية، هو ما يخصّص له المطلب الآتي، بوصفه الزاوية المركزية التي يقوم عليها هذا البحث؛ إذ فيه ينتقل النظر من رصد القناة إلى تحليل مضمون الفعل الذي يجري فيها، ومن السؤال عن «أين» يتحرّك الشباب إلى السؤال عن «كيف» يتحوّل فعلهم من رفضٍ إلى بناء.

المطلب الثاني: من الفعل الاحتجاجي إلى صناعة البدائل — تحرير النقلة المفاهيمية

يقوم جوهر هذا البحث على التمييز بين نمطين من الفعل الشبابي غير المؤسّسي: الفعل الاحتجاجي، والفعل البنائي صانع البدائل. فالفعل الاحتجاجي فعلٌ ردّيٌّ بطبيعته؛ ينشأ استجابةً لواقعٍ مرفوض، ويتوجّه ضدّه بالاعتراض والمطالبة والضغط، وغايته القريبة إزالةُ ما هو قائمٌ أو تعديله. وهو فعلٌ مشروعٌ وضروريٌّ في مواضعه؛ إذ يكشف المظالم، ويوقظ الوعي، ويمارس ضغطاً نحو الإصلاح. لكنّه — بحكم طبيعته الردّية — يحمل في ذاته حدوداً بنيوية ينبغي إدراكها.فأوّل هذه الحدود أنّ الفعل الاحتجاجي فعلٌ سلبيٌّ في جوهره؛ بمعنى أنّه يحدّد نفسه بما يرفضه لا بما يبنيه، فيبقى أسيراً لخصمه ومرتبطاً بوجوده، إذ هو احتجاجٌ «على» شيء، فإذا زال ذلك الشيء أو خفت حضوره تبدّد الفعل لفقدانه مرتكزه. وثانيها أنّه فعلٌ لحظيٌّ متقطّعٌ في الغالب، يشتعل في لحظات الأزمة ثمّ يخبو، فيصعب أن يُبنى عليه تحوّلٌ مستدام. وثالثها — وهو الأخطر — أنّ الاحتجاج قد يُحدث فراغاً حين ينجح في إزالة القائم من غير أن يكون قد أعدّ البديل، فينقلب النجاح إلى فوضى، إذ يُحسن الاحتجاج هدم ما لا يريد ولا يُحسن بناء ما يريد.ومن هنا تنشأ النقلة المفاهيمية التي نتغيّاها هذه الدراسة: الانتقال من فعلٍ يحدّد نفسه بالرفض إلى فعلٍ يحدّد نفسه بالإنشاء؛ من «الصوت ضدّ» إلى «الفعل الذي يبني بديلاً»؛ من إشغال الطاقة في مواجهة القائم إلى استثمارها في صناعة الجديد. وهذا لا يعني إلغاء الاحتجاج وإهدار مشروعيته، بل تجاوزَه إلى ما هو أبقى منه أثراً؛ فالاحتجاج خطوةٌ قد تكون لازمةً، لكنّها لا تكتمل إلا حين تُتوَّج ببناء البديل، وإلا بقيت فعلاً ناقصاً يحرّك السطح ولا يغيّر العمق.ويمكن تأصيل هذه النقلة نظرياً عبر إطار ألبرت هيرشمان الشهير في الاستجابة للخلل في المؤسّسات والدول؛ إذ ميّز بين ثلاث استجابات: «الخروج» بالانسحاب من الكيان المختلّ، و«الصوت» بالاحتجاج من داخله سعياً لإصلاحه، و«الولاء» الذي يعدّل بينهما (Hirschman, 1970). والفعل الاحتجاجي يقع في خانة «الصوت»، بينما الانكفاء واليأس يقعان في

خانة «الخروج». على أنّ واقع الشباب اليوم يكشف عن استجابةٍ رابعةٍ تتجاوز هذا الثلاثي: استجابةَ «الإنشاء» أو «البناء»؛ أي ألّا يكتفي الفاعل بالصوت المعترض ولا بالخروج المنسحب، بل ينشئ بديلاً موازياً يجسّد ما يريد. وهذه الاستجابة الرابعة هي قلب التحوّل الذي ترصده هذه الدراسة. وتجد هذه النقلة سندها في مفهوم «السياسة الاستباقية» أو التجسيدية في أدبيات الحركات الاجتماعية؛ ومؤدّاه أنّ الفاعلين لا ينتظرون تغييراً مؤجَّلاً يأتي بعد إسقاط القائم، بل يبدؤون من الآن بتجسيد القيم والعلاقات البديلة التي ينشدونها في ممارساتهم ومبادراتهم، فيعيشون المستقبل المنشود في حاضرهم. وهذا ما يلتقي مع مفهوم «فنّ الحضور» عند بيات؛ إذ يصنع الناس واقعهم البديل بالممارسة المتراكمة لا بالانتظار، فيحوّلون هامش الفعل المتاح — مهما ضاق — إلى مساحةٍ للبناء (Bayat, 2013).ويتّصل بهذا التحوّل بُعدٌ تنمويٌّ عميقٌ يكشفه أمارتيا سن في تصوّره للتنمية بوصفها حرية؛ فالتنمية عنده ليست شيئاً يُمنَح للناس من فوق، بل عمليةٌ يكون الناس فيها فاعلين لا مجرّد متلقّين، إذ تتحقّق بتوسيع قدراتهم وحرياتهم على أن يصنعوا حياتهم بأنفسهم (Sen, 1999). وصناعةُ الشباب للبدائل التنموية هي التجسيد الأصدق لهذه «الفاعلية التنموية»؛ إذ يتحوّل الشابّ من موضوعٍ للتنمية ينتظرها إلى فاعلٍ فيها يصنعها، ومن متلقٍّ للخدمة إلى منتِجٍ لها. وبهذا يكتسب التحوّل من الاحتجاج إلى البناء معناه التنموي الكامل: فهو ليس تغييراً في أسلوب الفعل فحسب، بل ارتقاءٌ بموقع الشابّ من هامش العملية التنموية إلى قلبها.وتتعدّد صور هذا الفعل البنائي في الواقع المعاصر تعدّداً يكشف ثراءه؛ فمنها العملُ التطوعي المنظّم الذي يسدّ حاجاتٍ اجتماعيةً لا تصل إليها المؤسّسات، ومنها المبادراتُ المجتمعيةُ المحلّية التي تعالج مشكلاتٍ بعينها في الحيّ أو القرية، ومنها رياداتُ الأعمال الاجتماعية التي تبتكر حلولاً مستدامةً لمشكلاتٍ تنمويةٍ بنموذجٍ يجمع بين النفع والاستمرار، ومنها صناعةُ المحتوى الرقمي النافع الذي ينشر العلم والوعي والقيم، ومنها الأوقافُ والصناديق التضامنية التي يبتكرها الشباب لتمويل الخير. وكلّها تشترك في خاصّيةٍ واحدة: أنّها لا تكتفي بنقد الواقع، بل تنتج جزءاً من الواقع البديل.ولا يفوتنا أنّ هذا الفعل البنائي يتفوّق على الاحتجاج المجرّد في خصائصَ ثلاث: فهو أكثر استدامةً، إذ يقوم على مشروعٍ متّصلٍ لا على لحظةٍ عابرة؛ وهو أكثر تملّكاً، إذ يمنح الشباب إحساساً بأنّهم أصحاب الإنجاز لا مجرّد معترضين عليه؛ وهو أكثر أثراً تنموياً، إذ ينتج خيراً ملموساً يُضاف إلى رصيد المجتمع لا مجرّد ضغطٍ على غيره لينتج هو ذلك الخير. ومع هذا التفوّق يبقى الفعل البنائي محتاجاً إلى الاحتجاج في مواضعه، إذ لا يُغني أحدُهما عن الآخر؛ فالاحتجاز المشروع يكشف الخلل ويهيّئ المناخ، والبناء يملأ الفراغ ويصنع البديل، وكمالُ الفاعلية في الجمع بينهما بحكمة.ويشهد التاريخ القريب على صدق هذا التحذير؛ فكم من حركةٍ احتجاجيةٍ نجحت في إسقاط واقعٍ مرفوضٍ ثمّ عجزت عن ملء الفراغ الذي أحدثته، فآل الأمر إلى فوضى أو ارتدادٍ أسوأ من الحال الأول، لأنّ الطاقة كلّها صُرفت في الهدم ولم يُدَّخر منها شيءٌ للبناء. وهذه مفارقةٌ متكرّرة: أنّ الاحتجاج قد يكون أقدر على إزالة القديم منه على إقامة الجديد، فإذا لم يقترن بمشروعٍ بنائيٍّ جاهزٍ تحوّل النصر إلى أزمة. ومن هنا فإنّ الوعي بحدود الاحتجاج ليس دعوةً إلى السكون والقبول بالواقع، بل دعوةٌ إلى تكميل الاحتجاج بالبناء، حتى لا تذهب التضحيات هدراً، وحتى يكون لكلّ هدمٍ بناءٌ يعقبه.وقد رصدت بيبا نوريس تحوّلاً في أنماط الفعل المدني في العالم المعاصر، من صورٍ تقليديةٍ كانت تنحصر في التصويت والانتماء الحزبي، إلى صورٍ جديدةٍ أكثر مرونةً وتنوّعاً تشمل المبادرات المباشرة والحملات والعمل الشبكي والاستهلاك الواعي؛ فالمواطنون لم يعزفوا عن الشأن العامّ كما يُظَنّ، بل غيّروا أدوات انخراطهم فيه (Norris, 2002). وهذا الرصد يدعم أطروحة البحث؛ إذ يكشف أنّ تراجع الأشكال التقليدية للفعل لا يعني سلبيةً، بل تحوّلاً نحو أشكالٍ أكثر مباشرةً وإنتاجيةً يجد فيها الشباب مجالهم. فالنقلة من الاحتجاج إلى البناء جزءٌ من تحوّلٍ أوسع في ثقافة الفعل المدني نفسها، من المطالبة عبر الوسطاء إلى الإنجاز المباشر بلا وسيط.ولهذا التحوّل بُعدٌ نفسيٌّ بالغ الأهمية؛ فالفعل الاحتجاجي — حين يطول من غير ثمرة — يولّد إحباطاً وعجزاً وشعوراً بأنّ التغيير مستحيل، فيدفع إلى اليأس أو العزوف أو الهجرة. أمّا الفعل البنائي فيولّد إحساساً بالفاعلية والجدوى والأمل، إذ يرى الشابّ أثر يده ماثلاً أمامه، فيتجدّد دافعه ويتعزّز انتماؤه. وهذا الفرق النفسي بين المحتجّ الذي ينتظر استجابة غيره والباني الذي يصنع أثره بنفسه فرقٌ جوهريٌّ في الصحّة النفسية للفرد والمجتمع؛ فالأوّل معرّضٌ للإنهاك والمرارة، والثاني ينعم بمعنى العمل وثمرته، وهذا وحده يكفي مرجّحاً للبناء على الاحتجاج المجرّد متى أمكن الجمع أو الاختيار.وتزداد هذه الاستجابة الرابعة رسوخاً بما أتاحته الثورة الرقمية من تمكينٍ غير مسبوقٍ للبناء؛ فقد بيّن كاستلز أنّ الشبكات الرقمية لم تَعُد أداةَ تعبئةٍ للاحتجاج فحسب، بل صارت بنيةً تحتيةً للتنظيم الذاتي وإطلاق المشروعات المشتركة بموارد ضئيلة وبلا مركزيةٍ خانقة (Castells, 2012). فبفضلها صار في وسع مجموعةٍ صغيرةٍ من الشباب أن تطلق مبادرةً تعليميةً أو إغاثيةً أو معرفيةً تصل إلى آلافٍ في أيامٍ معدودة، وأن تجمع لها التمويل والمتطوّعين والخبرات عبر منصّاتٍ مفتوحة. وهكذا انتقلت الأداة الرقمية من خدمة «الصوت» المعترض إلى خدمة «اليد» الباني، فخفضت كلفة البناء إلى حدٍّ جعل صناعة البديل في متناول من لا يملك إلا فكرةً وإرادة، وهو تحوّلٌ نوعيٌّ في موازين الفعل المجتمعي، نقل القدرة على صناعة الأثر من المؤسّسات الكبرى وحدها إلى أيدي الأفراد والجماعات الصغيرة.ويكتسب هذا التحوّل عمقاً نظرياً إضافياً في ضوء ما قرّره

منظّرو الحركات الجديدة من أنّ الفاعلين لا يكتفون بالمطالبة بل ينتجون نماذجَ ومعانيَ بديلة؛ فصناعة الشباب لبدائلهم التنموية هي في جوهرها إنتاجٌ لنموذجٍ اجتماعيٍّ مصغّرٍ يجسّد القيم التي ينشدونها: التعاون والإتقان والشفافية والنفع العامّ. فالمبادرة التطوعية الناجحة ليست حلّاً لمشكلةٍ جزئيةٍ فحسب، بل برهانٌ حيٌّ على أنّ نمطاً أفضل من العلاقات والعمل ممكنٌ، فتعمل بالقدوة والمثال أكثر ممّا تعمل بالشعار والخطاب. وهذا الإنتاج للنموذج البديل أبلغ في التأثير من كثيرٍ من البيانات الاحتجاجية؛ لأنّه ينقل البديل من حيّز الكلام إلى حيّز الواقع المشهود الذي يراه الناس ويلمسون ثمرته ويترتّب على هذا التحوّل أنّ الشابّ ينتقل من موقع المتلقّي الذي ينتظر أن يُصنَع له، إلى موقع الصانع الذي يصنع لنفسه ولمجتمعه؛ فيتولّد لديه إحساسٌ بالملكية والمسؤولية تجاه ما بناه، وهو إحساسٌ يعزّز انتماءه ويحصّنه من الاغتراب والعزوف. كما يكتسب في أثناء البناء مهاراتٍ وخبراتٍ وعلاقاتٍ تنمّي قدراته الذاتية، فيكون الفعل البنائي مدرسةً تربّي الفاعل وتطوّره، لا مجرّد إنجازٍ خارجيٍّ ينفصل عنه. وبهذا يتحقّق البُعد التنموي مزدوجاً: تنميةٌ للمجتمع بما يُنتَج من خيرٍ، وتنميةٌ للشابّ نفسه بما يكتسب من قدرةٍ ووعيٍ ومعنى، وهو ما يجعل صناعة البدائل استثماراً في الإنسان قبل أن تكون إنتاجاً للخدمة.ويتّضح ممّا تقدّم أنّ النقلة من الاحتجاج إلى البناء ليست مجرّد تغييرٍ تكتيكيّ في أسلوب الفعل، بل تحوّلٌ في فلسفة التغيير نفسها: من فلسفةٍ تنتظر التغيير من الخصم بعد الضغط عليه، إلى فلسفةٍ تصنع التغيير بنفسها من غير انتظار؛ ومن منطق «إزالة ما هو قائم» إلى منطق «إقامة ما ينبغي أن يكون». وهذا التحوّل يعيد للفاعل زمام المبادرة، ويحرّره من أسر ردّ الفعل، ويجعله صاحب مشروعٍ لا مجرّد معترضٍ على مشروع غيره. غير أنّ هذه النقلة — على عمقها — تظلّ ناقصةً ما لم تُسنَد إلى مرجعيةٍ تضبطها وتوجّهها؛ فالطاقة البنائية إن لم تُرشَّد قد تتبدّد في مشروعاتٍ متناثرةٍ بلا بوصلة، أو تنزلق إلى ما يناقض مقصدها، فتُهدَر طاقةٌ ثمينةٌ كان يمكن أن تُثمر؛ وهنا — عند سؤال المرجعية والوجهة والضابط — تتبيّن الحاجة الماسّة إلى التأصيل الفقهي.غير أنّ هذا الفعل البنائي التنموي — على وجاهته السوسيولوجية — يبقى مفتقراً إلى إطارٍ مرجعيٍّ يمنحه الشرعية والوجهة والضوابط؛ فما الذي يجعله واجباً أو مندوباً لا مجرّد خيارٍ شخصيّ؟ وما الذي يضبط مساره فلا ينقلب من بناءٍ إلى فوضى، ولا من إصلاحٍ إلى فتنة؟ وما الذي يوازن بينه وبين الفعل المؤسّسي فلا يزاحمه ولا يلغيه؟ هذه الأسئلة لا يجيب عنها علم الاجتماع وحده، بل يجيب عنها الاجتهاد الفقهي المعاصر الذي يؤصّل هذا الفعل في منظومة المقاصد وفروض الكفاية وفقه العمران، وهو ما ينتقل إليه المبحث الثاني، فينقل البحث من الوصف السوسيولوجي إلى التأصيل الشرعي.

المبحث الثاني الاجتهاد الفقهي المعاصر وصناعة البدائل التنموية الشبابية

المطلب الأول: التأصيل الفقهي لصناعة البدائل عبر الاجتهاد المعاصر

إذا كان المبحث الأول قد رصد التحوّل من الاحتجاج إلى البناء سوسيولوجياً، فإنّ هذا المبحث يؤصّله فقهياً عبر الاجتهاد المعاصر. والاجتهاد الفقهي المعاصر — في المعنى المقصود هنا — ليس استحداثاً لأحكامٍ من فراغ، بل هو إعمالُ الأدلة والقواعد والمقاصد في فهم النوازل والوقائع المستجدّة وتنزيلِ الأحكام عليها؛ فهو اجتهادٌ تنزيليٌّ يربط الثابت من المقاصد بالمتغيّر من الوقائع. وصناعةُ الشباب للبدائل التنموية نازلةٌ اجتماعيةٌ معاصرةٌ تحتاج إلى هذا الاجتهاد ليكشف حكمها وموقعها في منظومة الشريعة، ويوجّهها وجهتها الصحيحة.والمدخل الأول لهذا التأصيل هو مقاصد الشريعة؛ فقد قرّر الطاهر ابن عاشور أنّ المقصد العامّ للتشريع هو «حفظ نظام الأمّة واستدامة صلاحه بصلاح المهيمن عليه وهو نوع الإنسان»، وأنّ عمارة الأرض وصلاح العمران من أعظم مقاصد الشريعة (ابن عاشور، ١٩٩٩). فالشريعة لا تقصد حفظ الكليات الخمس — الدين والنفس والعقل والنسل والمال — حفظاً سلبياً بدفع المفاسد فحسب، بل تقصد تنميتها إيجاباً بجلب المصالح وعمارة الأرض. وصناعةُ البدائل التنموية داخلةٌ في صميم هذا المقصد العمراني؛ إذ هي سعيٌ في صلاح العمران وحفظ نظام الأمّة، فتكتسب بذلك مشروعيتها من أصل المقاصد لا من فرعٍ جزئيّ.ويعمّق علال الفاسي هذا البُعد حين يجعل مقاصد الشريعة شاملةً لـ«مكارمها»؛ أي للقيم العليا التي تتغيّاها الشريعة من تعميرٍ للأرض وإقامةٍ للعدل ونفعٍ للخلق، فالمقاصد عنده ليست حدوداً دنيا تُتّقى بها المفاسد، بل آفاقٌ عليا تُطلب بها المكارم (الفاسي، ١٩٩٣). ويضيف أحمد الريسوني في تحليله لمقاصد الشاطبي أنّ الشريعة جاءت لتحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل، وأنّ كلّ فعلٍ يحقّق مصلحةً معتبرةً للأمّة فهو مطلوبٌ بمقدار ما يحقّقه من المصلحة (الريسوني، ١٩٩٢). وعلى هذا الأصل تكون مبادرات الشباب التنموية — بما تحقّقه من مصالحَ تعليميةٍ وصحّيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ — أفعالاً مقصودةً للشارع مطلوبةً منه، لا مجرّد مباحاتٍ لا حكم لها.والمدخل الثاني — وهو من أقوى ما يؤصّل للفعل الشبابي البنائي — هو فقه فروض الكفاية؛ فمن المقرّر في الفقه أنّ ما تتوقّف عليه مصالح الأمّة الضرورية والحاجية — كالطبّ والصناعة والتعليم والإغاثة وسائر مرافق الحياة — فروضُ كفايةٍ يجب على الأمّة القيام بها، فإن قام بها من يكفي سقط الإثم عن الباقين، وإن قصّر الجميع أثموا جميعاً. ومن هنا فإنّ كثيراً من البدائل التنموية التي يصنعها الشباب ليست نوافلَ فضلٍ فحسب، بل قد تكون قياماً بفروض كفايةٍ قصّرت المؤسّسات عن أدائها؛ فحين تعجز القنوات الرسمية عن سدّ حاجةٍ ضروريةٍ في التعليم أو الصحّة أو الإغاثة، ويتصدّى الشباب

لسدّها بمبادراتهم، فإنّهم يؤدّون فرض كفايةٍ عن الأمّة، فيرتقي فعلهم من المباح أو المندوب إلى الواجب الكفائي.والمدخل الثالث هو فقه الاستخلاف وعمارة الأرض؛ فقد جعل الله الإنسان خليفةً في الأرض: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠)، وكلّفه بعمارتها: ﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود: ٦١). وقد بنى عبد المجيد النجار على هذا الأصل تصوّراً متكاملاً لخلافة الإنسان، مؤدّاه أنّ الاستخلاف تكليفٌ بالبناء الحضاري والعمران الشامل لا مجرّد عبادةٍ فردية، وأنّ كلّ إسهامٍ في إصلاح الحياة وتعميرها هو أداءٌ لمقتضى الخلافة (النجار، ١٩٩٣). وعلى هذا فإنّ صناعة البدائل التنموية ليست عملاً دنيوياً منفصلاً عن الدين، بل هي صميم العبادة بمعناها الواسع؛ إذ هي قيامٌ بوظيفة الاستخلاف التي خُلق الإنسان لها.والمدخل الرابع هو فقه التعاون والعمل التطوعي؛ فقد أمر الله بالتعاون على الخير أمراً صريحاً: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة: ٢)، فجعل التعاضد في فعل الخير فريضةً جامعةً تشمل كلّ صور التعاون المنظّم على النفع. وهذا أصلٌ عظيمٌ لمبادرات الشباب الجماعية التطوعية؛ إذ هي تعاونٌ على البرّ بأبهى صوره. ويتّصل بهذا أصلُ الوقف الذي طوّره الفقه نظاماً مؤسّسياً للنفع المستدام، وهو يقدّم للشباب نموذجاً فقهياً أصيلاً لاستدامة بدائلهم التنموية، فلا تبقى مبادراتهم رهينة الحماسة العابرة، بل تتحوّل إلى مؤسّساتٍ نافعةٍ باقية.ومن سمات الاجتهاد الفقهي المعاصر التي تخدم موضوعنا نزوعُه إلى الطابع الجماعي المؤسّسي؛ فقد أدرك العلماء أنّ كثيراً من النوازل المعاصرة — لتشعّبها وتداخل علومها — يقصُر عنها اجتهاد الفرد، فدعَوا إلى الاجتهاد الجماعي الذي تتضافر فيه خبرة الفقيه مع خبرة المختصّ في الواقع المدروس. وصناعةُ البدائل التنموية الشبابية من هذا القبيل؛ إذ لا يكفي في تكييفها الفقهي علمُ الفقيه وحده، بل يحتاج إلى فهمٍ سوسيولوجيٍّ وتنمويٍّ للظاهرة، وهو ما يجعل هذا البحث نفسه نموذجاً لاجتهادٍ تكامليٍّ يجمع بين أداة العلم الاجتماعي وأصل التأصيل الشرعي، عملاً بمقتضى القاعدة الأصولية أنّ الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره الصحيح، فلا فتوى في نازلةٍ قبل إحكام تصوّرها على وجهها الصحيح كما هي في الواقع. ويقدّم جاسر عودة في مقاربته المنظومية للمقاصد فهماً يخدم هذا التأصيل؛ إذ ينظر إلى الشريعة بوصفها منظومةً مقاصديةً مفتوحةً غايتها تحقيق مصالح الناس وتنميتها، لا مجرّد مجموعةٍ من الأحكام الجزئية المنعزلة (عودة، ٢٠١٢). وبهذا الفهم المنظومي تغدو التنمية الشاملة — بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية — مقصداً شرعياً أصيلاً لا تحصيلاً دنيوياً منفصلاً، ويغدو إسهام الشباب فيها عبادةً مقاصديةً تتحقّق بها غايات الشريعة في حفظ الكليات وتنميتها. وهذا يرفع الفعل التنموي من دائرة المباح المتروك إلى دائرة المقصود المطلوب، ويربط حركة الشباب في الواقع بأعلى غايات الوحي.وبيّن عبد الكريم بكّار في تصوّره للتنمية المتكاملة أنّ النهضة الحقيقية لا تقوم على البُعد المادّي وحده، بل على تكامل الأبعاد الروحية والقيمية والاجتماعية والاقتصادية، وأنّ بناء الإنسان أصلٌ لبناء العمران (بكّار، ١٩٩٩). وهذا التصوّر التكاملي يقدّم للشباب رؤيةً تحفظ بدائلهم التنموية من أن تنزلق إلى محاكاةٍ سطحيةٍ لنماذجَ منزوعةٍ من قيمها؛ فالبديل التنموي المنشود ليس نسخةً مصغّرةً من نماذج الاستهلاك، بل تنميةٌ نابعةٌ من قيم الأمّة وخادمةٌ لإنسانها في أبعاده كلّها. وبهذا يكتسب الفعل الشبابي عمقاً حضارياً يتجاوز حلّ المشكلات الآنية إلى الإسهام في مشروع نهضةٍ متكامل.وممّا يجدر تأكيده في باب فروض الكفاية أنّ الفقهاء وسّعوا دائرتها لتشمل كلّ ما لا تقوم مصالح الدين والدنيا إلا به؛ فعدّوا منها — إلى جانب العبادات الكفائية — إقامةَ الصناعات والحِرَف والعلوم والمرافق التي يحتاجها الناس، حتى تقرّر عندهم أنّ ما لا يتمّ الواجب إلا به فهو واجب. وعلى هذا الأصل تتأكّد مشروعية الفعل الشبابي البنائي بل وجوبه الكفائي حين تتعلّق به حاجةٌ ضروريةٌ للأمّة؛ فإذا كان تعليم الجاهل وإغاثة المحتاج وتشغيل العاطل ومعالجة المريض من فروض الكفاية، وتصدّى الشباب لسدّ هذه الثغرات بمبادراتهم حين قصّر غيرهم، كانوا قائمين بفرضٍ على الأمّة، مأجورين أجرَ القائم بالواجب لا أجرَ المتنفّل بالفضل وحده، وهذا ممّا يرفع شأن العمل التطوعي من التحسين إلى التكليف.والمدخل الخامس هو إعادة قراءة فريضة الحسبة — الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — في بُعدها البنائي لا الهدمي فحسب. فقد جاء في الحديث: «من رأى منكم منكراً فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان» . والمتأمّل يجد أنّ تغيير المنكر «باليد» في أرقى صوره ليس مجرّد إزالةٍ للمنكر القائم، بل هو إيجادٌ للمعروف البديل الذي يسدّ مكانه؛ فالأمر بالمعروف لا يكتمل بالنهي عن المنكر وحده، بل بصناعة المعروف الذي يملأ الفراغ. وعلى هذا الفهم تكون صناعة البدائل التنموية هي الصورة العليا للحسبة: حسبةً بنائيةً تُوجِد المعروف لا تكتفي بإنكار المنكر، فترتقي من «اللسان» المعترض إلى «اليد» الباني.والمدخل السادس هو فقه الأولويات والموازنات؛ فمن قواعد الاجتهاد المعاصر تقديمُ الأهمّ على المهمّ، والموازنةُ بين المصالح والمفاسد عند التزاحم. وبهذا الميزان يتبيّن أنّ صرف الطاقة في بناءٍ ينتج مصلحةً متحقّقةً قد يكون أولى من صرفها في احتجاجٍ تتأخّر ثمرته أو تلتبس عاقبته؛ فالموازنة بين أثرٍ بنائيٍّ مؤكّدٍ وأثرٍ احتجاجيٍّ محتملٍ ترجّح كفّة البناء في كثيرٍ من الأحوال، من غير إلغاءٍ لمشروعية الاحتجاز في مواضعه. وهذا التقدير من صميم الاجتهاد التنزيلي الذي يراعي الواقع والمآل.ويتعمّق مدخل الاستخلاف حين نتأمّل دلالة الاستعمار في قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود: ٦١)؛ فقد فسّرها أهل العلم بأنّ الله طلب من الإنسان عمارة الأرض وأقدره عليها وجعلها وظيفته فيها، فالاستعمار هنا أمرٌ بالبناء والتنمية

لا مجرّد إباحةٍ للسكنى. وعلى هذا تكون عمارة الأرض بالعمل النافع تكليفاً ربّانياً يثاب عليه العبد ثوابَ القائم بأمر الله، لا مجرّد سعيٍ دنيويٍّ مأذونٍ فيه. ويقترن بهذا ما حكاه القرآن عن شعيبٍ عليه السلام من تجريد القصد للإصلاح: ﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ﴾ (هود: ٨٨)، فهي قاعدةٌ في النية والمنهج معاً؛ إذ تجعل غاية الفاعل الإصلاحَ لا الانتصار للذات، وتربط الفعل بالاستطاعة فلا تكلّف الشابّ ما لا يطيق، بل تطلب منه بذل وسعه في حدود قدرته. وهذا الجمع بين علوّ الغاية وواقعية الوسع هو روح الفعل البنائي الرشيد.ولا يستقيم هذا التأصيل كلّه إلا بفقه الواقع الذي هو شطر الاجتهاد؛ فإنّ تنزيل الأحكام على وقائع الشباب التنموية يتطلّب فهماً دقيقاً لطبيعة هذه الوقائع وأدواتها ومآلاتها، فالفقيه الذي يجهل واقع المبادرات الرقمية أو الريادة الاجتماعية قد يخطئ في تكييفها وحكمها. ومن ثَمّ كان لا بدّ من تكامل العلم الشرعي بالعلم الاجتماعي والتنموي في معالجة هذه النازلة، وهو ما يحقّق المعنى العميق للاجتهاد المعاصر بوصفه جسراً بين ثوابت الوحي ومتغيّرات العصر. وبهذا التكامل وحده يمكن أن يتحوّل التأصيل الفقهي من كلامٍ نظريٍّ عامٍّ إلى توجيهٍ عمليٍّ دقيقٍ يأخذ بيد الشباب في ميدان العمل، فيصون مبادراتهم من الخطأ في التقدير، ويرشّد حماستهم بعلمٍ يحفظ لها وجهتها.والمدخل السابع هو المصلحة المرسلة وفقه الواقع؛ فكثيرٌ من البدائل التنموية المستجدّة لا يرد فيها نصٌّ خاصّ، لكنّها تحقّق مصالحَ معتبرةً لا تعارض أصلاً شرعياً، فتدخل في باب المصلحة المرسلة التي بنى عليها الفقهاء أحكاماً كثيرةً لرعاية مصالح الناس المتجدّدة. والاجتهاد المعاصر مدعوٌّ إلى إعمال هذا الأصل في وقائع الشباب التنموية، بفهمٍ دقيقٍ للواقع وتنزيلٍ سليمٍ للأحكام عليه؛ إذ لا يصحّ الحكم على النازلة قبل تصوّرها، والحكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره. ويتبيّن بمجموع هذه المداخل السبعة أنّ صناعة البدائل التنموية الشبابية ليست فعلاً مباحاً لا حكم له، بل فعلٌ تتضافر على طلبه أصولُ المقاصد وفروض الكفاية والاستخلاف والتعاون والحسبة والأولويات والمصلحة؛ فهو مطلوبٌ شرعاً، يتراوح بين الندب والوجوب الكفائي بحسب الحاجة، بل قد يبلغ التعيّن على القادر حين لا يقوم به سواه؛ وهو ما يقتضي بيان نموذجه التطبيقي وضوابطه التي تحفظه من الانحراف في المطلب الآتي.

المطلب الثاني: النموذج التطبيقي والضوابط — البدائل الشبابية بين الإمكان الفقهي والانضباط

بعد تأصيل مشروعية صناعة البدائل، ينتقل البحث إلى بناء نموذجٍ تطبيقيٍّ يربط كلَّ صورةٍ من صور الفعل الشبابي البنائي بأصلها الفقهي، ثمّ يضبط هذا الفعل بضوابطَ تصونه من الانحراف. فالعمل التطوعي المنظّم تنزيلٌ لفرض الكفاية ولأمر التعاون على البرّ؛ وريادة الأعمال الاجتماعية جمعٌ بين الكسب الطيّب وتحقيق المصلحة العامّة، فتدخل في باب التكسّب المشروع المقترن بنفع الخلق؛ والأوقاف والصناديق التضامنية الشبابية إحياءٌ لسنّة الوقف في صورةٍ معاصرة؛ وصناعة المحتوى الرقمي النافع دخولٌ في باب نشر العلم والدعوة بالحكمة وإشاعة المعروف؛ والتنمية المحلّية المجتمعية قيامٌ بمقتضى الاستخلاف وعمارة الأرض. فكلّ صورةٍ من هذه الصور تجد لها في الفقه أصلاً تنتمي إليه، فلا تبقى أفعالاً معلّقةً بلا تكييفٍ شرعيّ.وإمعاناً في تجلية النموذج، يحسن أن نضرب مثلاً تطبيقياً يُحلَّل فقهياً؛ فلو أنّ جماعةً من الشباب رأَوا في حيّهم تردّياً في الخدمة التعليمية، فبدل أن يقتصروا على الشكوى والاحتجاج على تقصير الجهات المسؤولة، أنشأوا مبادرةً تطوعيةً لتعليم أبناء الحيّ ودعمهم دراسياً، ونظّموها تنظيماً متقناً مستداماً، وموّلوها بوقفٍ صغيرٍ يضمن استمرارها؛ فإنّ فعلهم هذا يتنزّل فقهياً منازلَ عدّة في آنٍ واحد: فهو قيامٌ بفرض كفايةٍ تعليميٍّ قصّر عنه غيرهم، وتعاونٌ على البرّ، وحسبةٌ بنائيةٌ أوجدت المعروف بدل الاكتفاء بإنكار المنكر، وإحياءٌ لسنّة الوقف، وأداءٌ لمقتضى الاستخلاف في عمارة الأرض بالعلم. فهذا الفعل الواحد تتضافر على طلبه خمسةُ أصولٍ شرعية، وهو يكشف كيف يحوّل التأصيل الفقهي مبادرةً تبدو دنيويةً إلى عبادةٍ مركّبةٍ عظيمة الأجر، ويمنح الشابّ وعياً بأنّ ما يصنعه ليس عملاً منقطعاً عن دينه، بل صميمُ تديّنه وأداءُ أمانة استخلافه.وعلى النقيض من ذلك، لو أنّ هؤلاء الشباب اكتفَوا بحملةٍ احتجاجيةٍ صاخبةٍ على تردّي التعليم من غير أن يقدّموا بديلاً، لبقي الأثر معلّقاً على استجابة غيرهم، ولظلّ أبناء الحيّ بلا تعليمٍ ريثما يستجيب المسؤول أو لا يستجيب. فالفرق بين المسلكين ليس في النية — وقد تكون واحدةً — بل في المآل والثمرة؛ وهذا بالضبط ما يجعل فقه المآلات مرجّحاً للبناء، إذ العبرة بما يتحقّق في الواقع من مصلحةٍ لا بما يُرفع من شعارات. وليس في هذا تزهيدٌ في كشف الخلل والمطالبة بإصلاحه، بل ترتيبٌ للأولويات يجعل البناء أصلاً والمطالبة رافداً، لا العكس.والاجتهاد المعاصر هو ما ينظّم هذه الصور ويرتّبها؛ فبفقه الأولويات يُقدَّم منها ما هو أمسّ بحاجة الأمّة، وبفقه الموازنات تُرجَّح المبادرة الأعظم نفعاً عند تزاحم الجهود، وبتنزيل فروض الكفاية تُوجَّه طاقات الشباب إلى الثغرات التي قصّرت عنها المؤسّسات لا إلى ما هو مكفيٌّ أصلاً. وبهذا يتحوّل العمل الشبابي من مبادراتٍ متناثرةٍ يحرّكها الحماس إلى منظومةٍ موجَّهةٍ يحكمها فقهُ المقاصد، فيرتفع أثرها ويقلّ هدرها، ويتحقّق فيها معنى الإحسان الذي هو إتقان العمل وإيقاعه على أكمل وجه.غير أنّ هذا الفعل البنائي — كأيّ فعلٍ إنسانيٍّ — يحتاج إلى ضوابطَ تصونه من أن ينقلب ضدّ مقصده، وأولى هذه الضوابط ضابطُ المشروعية وفقه المآلات؛ فلا يكفي في الفعل أن يكون مقصده حسناً، بل يجب أن تكون وسائله مشروعةً ومآلاته محمودة. وقد قرّر الشاطبي أنّ «الأعمال بمآلاتها»، وأنّ النظر في مآل الفعل أصلٌ معتبرٌ في الاجتهاد، فقد يكون الفعل مشروعاً

في أصله لكنّه يُفضي إلى مفسدةٍ تربو على مصلحته فيُمنَع (الشاطبي، ١٩٩٧). وعلى هذا فإنّ البديل التنموي الذي يُفضي — وإن حسنت نيّة أصحابه — إلى فوضى أو فتنةٍ أو إضعافٍ لأصل المجتمع لا يكون مقبولاً؛ إذ العبرة بالمآل لا بالمقصد وحده، وهذا ضابطٌ يحفظ الفعل البنائي من أن ينزلق إلى الهدم باسم البناء.والضابط الثاني هو التكامل مع المؤسّسي لا التزاحم معه؛ فالفعل غير المؤسّسي ليس بديلاً عن الدولة ومؤسّساتها ولا منافساً لها على وظائفها الأصيلة، بل هو مكمّلٌ يسدّ ثغراتها ويعاضد جهدها. ومن مقتضى فقه فروض الكفاية أنّ قيام المتطوّعين بسدّ ثغرةٍ لا يُسقط الواجب الأصلي عن الجهة المسؤولة عنها، بل يبقى الإصلاح المؤسّسي واجباً قائماً؛ فلا يصحّ أن يُتّخذ الفعل الشبابي ذريعةً لإعفاء المؤسّسات من مسؤولياتها، ولا أن يُفهَم على أنّه إغناءٌ عن الإصلاح الجذري. فالعلاقة بينهما تكاملٌ وتعاضدٌ لا إحلالٌ وإقصاء، وهذا الفهم يحفظ للفعل غير المؤسّسي موقعه الصحيح من غير إفراطٍ يحمّله ما لا يطيق، ولا تفريطٍ يهدر طاقته.والضابط الثالث هو الإتقان والإخلاص؛ فالعمل البنائي لا تكفي فيه حسنُ النية، بل لا بدّ من إتقانٍ يجعله نافعاً مؤثّراً، ومن إخلاصٍ يجعله مقبولاً عند الله. وفي الحديث: «إنّ الله يحبّ إذا عمل أحدُكم عملاً أن يُتقنه» ، وهو وإن كان في إسناده مقالٌ فمعناه موافقٌ لأصول الشريعة الداعية إلى الإحسان في كلّ شيء. فالبدائل التنموية التي تُصنَع بحماسةٍ بلا إتقانٍ كثيراً ما تخفق فتنفّر، فيكون ضررها أكبر من نفعها؛ ولذلك كان الإتقان شرطاً في نجاح الفعل البنائي لا مجرّد فضيلةٍ مكمّلة. ويقترن بالإتقان الاستدامةُ؛ فالعمل الموسميّ الذي يشتعل ثمّ ينطفئ لا يصنع تحوّلاً، وإنّما يصنعه العمل المتّصل المثابر، ولو قلّ، مصداقاً لما جاء في فضل العمل المتّصل وإن دقّ.والضابط الرابع هو حفظ السلم المجتمعي وعدم الانزلاق إلى الاستقطاب؛ فالبدائل التنموية ينبغي أن تكون جامعةً لا مفرّقة، تبني جسوراً بين فئات المجتمع لا أن تتحوّل إلى أدواتٍ للتعصّب أو التحزّب الضيّق أو إذكاء الانقسام. فمتى انحرف الفعل البنائي من خدمة المجتمع كلّه إلى خدمة فئةٍ ضدّ أخرى، فقد مقصده وتحوّل إلى معول هدمٍ للسلم الذي هو شرط كلّ تنمية. وهذا الضابط يقتضي من الشباب أن يجعلوا بدائلهم منصّاتٍ للنفع العامّ لا ساحاتٍ للصراع، وأن يوازنوا بين حقّهم المشروع في الصوت المعترض وواجبهم في حفظ وحدة الصفّ.والضابط الخامس هو الموازنة الحكيمة بين البناء والاحتجاج المشروع؛ فليس المقصود من ترجيح البناء إلغاءَ حقّ الشباب في الصوت المعترض على الظلم والخلل، فإنّ كتمان الحقّ ومداهنة الباطل مذمومان شرعاً، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضةٌ قائمة. وإنّما المقصود ألّا يستغرق الاحتجاجُ الطاقةَ كلَّها فلا يبقى منها للبناء شيء، وألّا يتحوّل إلى غايةٍ في ذاته بدل أن يكون وسيلةً إلى إصلاح. فالموازنة المنشودة تجعل البناء أصلاً مستمرّاً، والاحتجاج رافداً يُلجأ إليه عند الحاجة بقدرها وبضوابطها، من غير أن يطغى أحدهما على الآخر. وهذا التوازن من دقيق فقه الأولويات، إذ ينزل كلَّ فعلٍ منزلته من غير إفراطٍ ولا تفريط، فلا يُهدر الاحتجاج المشروع باسم البناء، ولا يُهمل البناء انشغالاً بالاحتجاج.وعلى ضوء هذه الضوابط يمكن إجمال الحكم الفقهي للفعل الشبابي البنائي في أنّه مطلوبٌ شرعاً طلباً يتدرّج بحسب الحال: فهو مندوبٌ في أصله بوصفه تعاوناً على البرّ وإحساناً وعمارةً للأرض، ويرتقي إلى الوجوب الكفائي حين تتعيّن الحاجة إليه وتقصّر المؤسّسات عن سدّها، بل قد يتعيّن على آحاد الشباب القادرين حين لا يقوم به سواهم وتترتّب على تركه مفسدةٌ محقّقة. وكلّ ذلك مشروطٌ بالضوابط المتقدّمة: مشروعية الوسيلة، وحُسن المآل، والتكامل مع المؤسّسي، والإتقان والإخلاص، وحفظ السلم. فإذا اختلّت هذه الضوابط انقلب الفعل من مطلوبٍ إلى ممنوع، بحسب ما يترتّب عليه من المفاسد.ويبرز هنا دورٌ محوريٌّ للعلماء والمؤسّسات العلمية في ترشيد هذا الفعل الشبابي وتسديده؛ فكما أنّ الشباب يملكون الطاقة والحماسة والقدرة على المبادرة، فإنّهم قد يفتقرون إلى البوصلة الشرعية والخبرة التي تعصمهم من الاندفاع والخطأ في التقدير. ومن هنا تأتي أهمية أن يصاحب الفعلَ الشبابيَّ توجيهٌ علميٌّ رشيدٌ يربطه بالمقاصد، ويبصّره بالأولويات والموازنات، ويحذّره من المآلات الفاسدة، من غير أن يخمد جذوته أو يصادر مبادرته. فالعلاقة المثلى بين العالم والشابّ علاقةُ تكاملٍ لا وصاية: علمٌ يرشد طاقةً، وطاقةٌ تُحيي علماً؛ فإذا اجتمع نضج العلم إلى حيوية الشباب أثمر الفعل البنائي ثمرته على الوجه الأكمل، وانحسمت كثيرٌ من المزالق التي تعتري العمل الشبابي حين يُترك بلا ترشيدٍ ولا تسديدٍ من أهل العلم والخبرة.ويبقى — وفاءً بشرط العلمية وتجنّباً للمثالية — أن نُقرّ بحدود هذا النموذج ومخاطره في الواقع. فأوّلها خطرُ «الاحتواء»؛ إذ قد تُفرَّغ مبادرات الشباب من مضمونها التغييري إذا جرى استيعابها شكلياً وتحويلها إلى واجهةٍ بلا أثر، فتتحوّل من صناعةٍ للبديل إلى تزيينٍ للقائم. وثانيها خطرُ الاستنزاف؛ إذ قد تُثقَل كواهل الشباب بسدّ ثغرات المؤسّسات حتى يُنهَكوا، فيُحمَّل الفعلُ التطوعيُّ ما هو من واجب الدولة الأصيل. وثالثها وهمُ الإحلال؛ أي أن يُظنّ أنّ الفعل غير المؤسّسي يُغني عن الإصلاح المؤسّسي الجذري، بينما هو مكمّلٌ له لا بديلٌ عنه، فإهمال الإصلاح المؤسّسي اتّكالاً على المبادرات الفردية خطأٌ يُبقي العلّة. ورابعها هشاشةُ الاستدامة؛ إذ تظلّ كثيرٌ من المبادرات رهينةَ أفرادٍ وحماسةٍ مؤقّتة ما لم تتحوّل إلى مؤسّساتٍ راسخة.ويبقى تحدّي الاستدامة المعضلةَ الكبرى التي تواجه الفعل الشبابي؛ فكثيرٌ من المبادرات تولد بحماسةٍ ثمّ تذبل بفتور أصحابها أو تفرّقهم أو نفاد مواردها. ولا علاج لهذا إلا بنقل المبادرة من طور الحماسة الفردية إلى طور المأسسة المرنة، ومن الاعتماد على متطوّعٍ بعينه إلى بناء نظامٍ يستمرّ بعده، ومن التمويل العارض إلى موردٍ ثابتٍ كالوقف الذي طوّره

الفقه لهذه الغاية بالذات. فالوقف الشبابيّ — إذ يحبس أصلاً ويسبّل ريعه على المبادرة — يحلّ معضلة الاستدامة حلّاً أصيلاً نابعاً من تراث الأمّة، ويحوّل البديل من مشروعٍ هشٍّ معلّقٍ على الأفراد إلى مؤسّسةٍ راسخةٍ تتجاوز أصحابها. وهذا التزاوج بين أداةٍ فقهيةٍ عريقةٍ وحاجةٍ تنمويةٍ معاصرةٍ نموذجٌ بيّنٌ لأثر الاجتهاد في معالجة قضايا المجتمع.ومع هذه الحدود جميعاً، يبقى جوهر النموذج راسخاً: أنّ الاجتهاد الفقهي المعاصر قادرٌ على أن يحوّل طاقة الشباب من مصدر قلقٍ يُخشى تفجّره، أو احتجاجٍ يُستنزف في المواجهة، إلى رافدٍ تنمويٍّ مُتقَنٍ منضبط؛ وذلك حين يؤصّل فعلهم البنائي في المقاصد وفروض الكفاية والاستخلاف، ويوجّهه بفقه الأولويات والموازنات، ويضبطه بفقه المآلات وحفظ السلم. وبهذا يجمع الفعل الشبابي بين أصالة المرجعية ومعاصرة الأداة، فيصنع الشابُّ بديلاً تنموياً هو في حقيقته عبادةٌ وعمارةٌ واستخلاف. وقد ضرب النبيّ ﷺ المثل الأعلى في إيثار البناء حتى آخر لحظة، إذ قال: «إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلةٌ فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها» ؛ وفي هذا الحديث ذروةُ فلسفة البناء: أن يظلّ المؤمن غارساً منشئاً ولو لم يدرك ثمرة غرسه، فكيف بشبابٍ أمامهم العمر كلّه ليغرسوا ويبنوا ويعمّروا؛ إنّ في هذا الحديث وحده منهجَ حياةٍ يحوّل الشابّ من منتظِرٍ للتغيير إلى غارسٍ له، ومن ناقمٍ على الظلام إلى مُشعلٍ للنور، وتلك هي خلاصة الانتقال من الاحتجاج إلى البناء.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أنّ ثمّة تحوّلاً نوعياً في فاعلية الشباب يستحقّ أن يُفرَد بالدرس؛ وهو الانتقال من الفعل الاحتجاجي الرافض إلى صناعة البدائل التنموية البانية، عبر قنواتٍ غير مؤسّسيةٍ تنشأ من المجتمع لا من الدولة. وتبيّن أنّ الفعل الاحتجاجي — على مشروعيته — يحمل حدوداً بنيويةً تجعله فعلاً ناقصاً ما لم يُتوَّج ببناء البديل؛ إذ يُحسن الهدم ولا يُحسن وحده البناء، فيحتاج إلى أن تُكمّله استجابةٌ رابعةٌ هي «الإنشاء» تتجاوز الصوت والخروج والولاء.كما تبيّن أنّ الاجتهاد الفقهي المعاصر يقدّم تأصيلاً متكاملاً لهذا الفعل البنائي عبر سبعة مداخل: مقاصد الشريعة العمرانية، وفروض الكفاية، وفقه الاستخلاف وعمارة الأرض، والتعاون على البرّ والوقف، والحسبة في بعدها البنائي، وفقه الأولويات والموازنات، والمصلحة المرسلة وفقه الواقع؛ فيرتقي فعل الشباب من المباح إلى المطلوب، متراوحاً بين الندب والوجوب الكفائي بحسب الحاجة.وانتهت الدراسة إلى نموذجٍ تطبيقيٍّ يربط صور الفعل الشبابي بأصولها الفقهية، ويضبطها بضوابطَ خمسة: مشروعية الوسيلة وحُسن المآل، والتكامل مع المؤسّسي لا التزاحم معه، والإتقان والإخلاص، والاستدامة لا الموسمية، وحفظ السلم المجتمعي. وأكّدت أنّ مراعاة حدود النموذج — من خطر الاحتواء والاستنزاف ووهم الإحلال وهشاشة الاستدامة — شرطٌ لنجاحه. وتوصي الدراسة بتعزيز ثقافة الفعل البنائي لدى الشباب، وبتأسيس مراكزَ تجمع بين الخبرة السوسيولوجية والتأصيل المقاصدي لتوجيه مبادراتهم، وبإجراء دراساتٍ ميدانيةٍ تقيس أثر هذه البدائل، وبتفعيل فقه فروض الكفاية والوقف لاستدامتها. وبهذا يكون الاجتهاد الفقهي المعاصر قد أسهم في معالجة قضيةٍ مجتمعيةٍ راهنةٍ هي توجيه طاقة الشباب نحو البناء، تصديقاً لمقصد الاستخلاف الذي خُلق له الإنسان. والله ولي التوفيق.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر والمراجع العربية

ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٩٩٩). مقاصد الشريعة الإسلامية. تحقيق: محمد الطاهر الميساوي. عمّان: دار النفائس.

أحمد بن حنبل. (٢٠٠١). المسند. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٢٢هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر (صحيح البخاري). تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. بيروت: دار طوق النجاة.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٩٨٩). الأدب المفرد. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

بكّار، عبد الكريم. (١٩٩٩). مدخل إلى التنمية المتكاملة: رؤية إسلامية. دمشق: دار القلم.

الريسوني، أحمد. (١٩٩٢). نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي. هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (١٩٩٧). الموافقات. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان. الخبر: دار ابن عفان.

عطية، جمال الدين. (٢٠٠١). نحو تفعيل مقاصد الشريعة. دمشق: دار الفكر، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

عودة، جاسر. (٢٠١٢). مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

الفاسي، علال. (١٩٩٣). مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها (الطبعة الخامسة). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري. (د.ت). المسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

النجار، عبد المجيد. (١٩٩٣). خلافة الإنسان بين الوحي والعقل. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

Bayat, A. (2013). Life as politics: How ordinary people change the Middle East (2nd ed.). Stanford, CA: Stanford University Press.

Beck, U. (1992). Risk society: Towards a new modernity (M. Ritter, Trans.). London: Sage.

Castells, M. (2012). Networks of outrage and hope: Social movements in the Internet age. Cambridge: Polity Press.

Hirschman, A. O. (1970). Exit, voice, and loyalty: Responses to decline in firms, organizations, and states. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Inglehart, R. (1997). Modernization and postmodernization: Cultural, economic, and political change in 43 societies. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Melucci, A. (1989). Nomads of the present: Social movements and individual needs in contemporary society. Philadelphia, PA: Temple University Press.

Norris, P. (2002). Democratic phoenix: Reinventing political activism. Cambridge: Cambridge University Press.

Putnam, R. D. (2000). Bowling alone: The collapse and revival of American community. New York: Simon & Schuster.

Sen, A. (1999). Development as freedom. Oxford: Oxford University Press.

Tarrow, S. (2011). Power in movement: Social movements and contentious politics (3rd ed.). Cambridge: Cambridge University Press.

Tilly, C. (1978). From mobilization to revolution. Reading, MA: Addison-Wesley.

Tilly, C., & Tarrow, S. (2015). Contentious politics (2nd ed.). New York: Oxford University Press.

Touraine, A. (1981). The voice and the eye: An analysis of social movements (A. Duff, Trans.). Cambridge: Cambridge University Press.